كشرايع متعددة كلما موز لها في هذه الشريعة تكاثرت هذه الشريعة كانها عدة شرايع
بعث النبي صلى الله عليه وسلم بجميعها وفي ذلك توسعة زايدة لها ومحامد عظيمة لهذا
النبي صلى الله عليه وسلم وخصوصية له على سايرالانبيا حيث بعث كل منهم بحكم
واحد وهو بعث صلى الله عليه وسلم في الامر الواحد باحكام متنوعة يحكم بكل منها
وينفذ ويصوب قابله ويوجر عليه ويهدي به وهذا يسمى التخيير مع الله به
يستحسنه من له ذوق وادراك لاسرار الشريعة وقد ذكر السبكي في تاليفه له
المجمع الشرايع السابقة بمعنى شرايع النبي صلى الله عليه وسلم بعث بها الانبيا السابقة
كالنبيا به عنه لانه بمعنى واحد ومرجعه الروح والجسد وحاصل اذ ذلك يرجع الانبيا وفرد
بن ذلك قوله بعثت الى الناس كافة فجعله مبعوثا الى الخلق كلهم من لدن ادم
الى ان تقوم الساعة في كلام طويل مشتمل على نفايس بديعات وقد سبقته
في اول كتاب المحرر ان ذا احمد السبكي جميع الشرايع التي بعثت بها الانبيا شرايع له
صلى الله عليه وسلم زيادة في تفخيمه فالمذاهب التي استنبطها اصحابه من اقواله
واعماله على تنوعها شرايع متعددة له من باب اولى خصوصا وقد نص بوقوعها
ووعد بالهداية على الاخذ بها **فصل** ومن الدليل على ما قلناه قصة
اختلاف الصحابة في اسرير وظن ابا بكر ومن تابعه انثاره وانتقلهم لحكم النبي صلى
الله عليه وسلم للاول وعزل القرآن ستفصيل الراي الثاني مع تقرير الاول
وهذا دليل على تصويب الرايين وان كلا من المجتهدين مصيب ولو كان الراي الاول
خطا لم يحكم به صلى الله عليه وسلم وكيف وقد اخبر الله انه عين حكمه بقوله
لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم اما لاهليا واما
وقع العتب على اختيار غير الافضل فالكل ما يقع الترجيح في المذاهب بالنظر الى
الافضل من حيث قوة الادلة والقرب من الاحتياط والورع وبخ ذلك وذلك
في معرد ان المسايل لا من حيث مجموع المذهب واما بالنظر الى التصويب
فكل صواب وحق لا شبهة فيه ولا مرية ومن هنا كانت طريقة الصوفية
ان لا يلتزم من مذهب معين بل يوخذ من كل مذهب بالاشد والاحوط
والاورع فاذا كان مذهب الحنفي مثلا الجواز في مسله والتحريم في احدى

ومذاهب

ومذهب غيره بالعكس ياخذ ون بالتحريم في المسيلتين احتياطا واذا كان مذهب الوجوب
في مسيلة والاستحباب في اخرى ومذهب غيره بالعكس ياخذ ون بالوجوب في المسيلتين
احتياطا فيقول ينتقض الوضو بلمس النسا ومس الفرج وبالحجامة والدم السايل ويقولون
بوجوب النية في الوضو ومسح كل الراس ووجوب الوتر الى غير ذلك وهذا مثل
ملكي في الردة عن ابن سريج انه كان يغسل الاذنين مع الوجه ويمسحهما مع الراس
ويمسحهما مستدبرين احتياطا لكل من هب ونظير ما قلناه من ان المناصب
كلها صواب وانها من باب جايز واحتمال لان من باب صواب وخطا ما ورد عن جماعة
من الصحابة في قرا اشهورة انها كرروها على ثلاثة وقرا اعبرها واحاب العلما عن
انكاريهم اراد وا ان الاولى الاختيار غيرها ولم يريدوا انكار القراة بها التواتر وقد
عقدت لذلك فصلا في الاتقان **فصل** اذا عرفت ما قررناه عرفت رجحية القول
بان كل مجتهد مصيب واذ كل واحد في كل واقعة تابع لحكم المجتهد وهو احد القولين
للامية الاربعة ورجحه القاضي ابو بكر وقال في التقريب الاظهر من كلام الشافعي والاصحاب
عند هب ومذهب اشاله من العلما القول بان كل مجتهد مصيب ونقله به من اصحابنا
ابن سريج والقاضي ابو حامد والداراني واكثر العراقيين ومن الحنفية ابو يوسف
ومحمد بن الحسن وابو زيد الدبوسي ونقله عن علمايهم جميعا **قلت**
قوله صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد الحاكم فاصاب فله اجران واذا اجتهد فاخطا
فله اجر واحد يدل على ان في المجتهدين من يصيب ومن يخطي وان الحكم يختلف
ولو كانوا مصيبين لم يكن للتقسيم معنى **قلت** احمل قوله فاخطا على عدم
ادراكه الافضل والاولى كما غلب عن الصحابة في اختيار بعض الادلة غير الافضل مع
انه حكم صواب وقد قال التغر حيثما صلى صلاة وباغير الى غير جهات كل وجهة
الى جهة باجتهاد انه لا قضا عليه مع القطع بان ملايات وكعات منها الى غير القبلة
واختلف اجتزا دعم وعلى اعادته في الجديد قضا فيه قضا با مختلفة وكان يقول
ذلك على ما قضينا وهذا ما قضينا **راجع** البيهقي في المدخل عن الشعبي ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يقضي بالقضاء ينزل القران بغير ما قضى فيستقبل حكم
القران ولا يرد قضاه الاول **فصل** في الانتقال من مذهب الى مذهب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)